ملتقى المرأة الخليجية وفرص الاستثمار ينطلق بعد غد بمشاركات خليجية كبيرة

تنطلق أعمال «ملتقى المرأة الخليجية وفرص الاستثمار» وسط حضور كبير لكبار المسؤولين وسيدات الأعمال والخبراء وأصحاب المشاريع والجهات التمويلية والمنظمات المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة وتنشيط مبادرات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي.

فقد أعلنت اللجنة المنظمة أسماء المتحدثين في أنشطة الملتقى الذي يستمر يومين ليكون بمثابة مرجع اقتصادي للمرأة الخليجية.

وسيتحدث في حفل الافتتاح الصباحي خلال اليوم الأول للملتقى راعية الحفل الشيخة عايدة سالم العلي الصباح، ورئيس اللجنة المنظمة ومدير عام شركة ليدرز جروب للاستشارات والتطوير نبيلة العنجري.

وعقب افتتاح المعرض المصاحب للملتقى تبدأ أولى جلسات العمل بعنوان «الاستثمارات الخليجية والفرص المناسبة للمرأة» التي يديرها رئيس كلية بوكسهل للبنات د.علي عريقة، وستتحدث خلالها نائب رئيس مجلس سيدات أعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخة د.هند القاسمي ورئيس مجلس الإدارة في «شركة السيل الشرقية للحديد والصلب» في المملكة العربية السعودية د.نادية الدوسري، ومن الكويت تتحدث الرئيس التنفيذي وعضو مؤسس لشركة كويت إنرجي م.سارة أكبر، ورئيس مجلس إدارة شركة بروكنر للمقاولات الإنشائية عائشة بودستور، ومن سلطنة عمان تتحدث الرئيس التنفيذي لشركة «عالم الأحجار الطبيعية» كاملة بنت علي بن ناصر العوفي.

أما الجلسة الثانية، فستكون بعنوان «المشاريع الصغيرة والاستثمارات النسائية» المناسبة للمرأة مع عرض حالات ونماذج ناجحة، وسترأسها الوزيرة والنائبة السابقة د.معصومة المبارك، وستتحدث فيها الوزيرة السابقة لحقوق الإنسان في اليمن د.خديجة الهيصمي ووزيرة المال السابقة في لبنان ريا حفار الحسن، ومن الكويت تتحدث وزيرة التجارة والصناعة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية السابقة د.أماني بورسلي، ومن السعودية المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية أجفند ناصر القحطاني، ونائب الأمين العام لصندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لدعم مشاريع السيدات هناء بنت عبدالمحسن الزهير ومدير التطوير في شركة «نسما القابضة» في جدة نورة صالح التركي، بينما تعقد مساء أول ورشة عمل تدريبية خلال الملتقى بعنوان «التخطيط الاستراتيجي للمشاريع الريادية» للأستاذة د.جوزيان فهد السريح في الجامعة اللبنانية الأميركية.

وستنطلق اعمال اليوم الثاني بانعقاد الجلسة الثالثة للملتقى بعنوان «المرأة في الخطط الوطنية للتنمية في دول مجلس التعاون» وترأسها وكيل وزارة التخطيط سابقا د.سارة الدويسان ويتحدث فيها رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية د.هاشم حسين، والوزير المفوض بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمل بنت سعيد الشنفري مدير عام المديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وزارة التجارة والصناعة صلاح بن هلال المعولي (سلطنة عمان)، ومن الكويت يتحدث مدير عام الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة حسان القناعي.

وتتناول الجلسة الرابعة والأخيرة موضوع «المرأة ودور الجهات المعنية بالتوعية الاستثمارية وشفافية الفرص ومخاطرها وحوافزها» وسترأسها عضو مجلس إدارة الجمعية الثقافية النسائية وفاء الجاسم وتتحدث فيها من السعودية رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير مجلة رواد الأعمال الجوهرة بنت تركي العطيشان ورئيسة القسم النسائي لمجلس الغرف خلود التميمي، ومن قطر نائب رئيس مجلس إدارة رابطة سيدات الأعمال القطريات والمستشار الشخصي لرئيس مجلس الإدارة مجموعة الفردان القابضة، عائشة الفردان، ومن البحرين رئيس مجلس إدارة جمعية سيدات الأعمال البحرينية أحلام يوسف الجناحي، ومن الكويت المستشار في لجنة شؤون المرأة د.حصة ماجد الشاهين ومدير عام الائتمان التجاري في البنك التجاري سحر الرميح، وتعقد مساء ورشتا عمل تدريبيتان بعنوان: «عمل أساسيات الاستثمار في العقارات في المملكة المتحدة» لاثنين من كبار المسؤولين في بنك غيتهاوس، عظيمة زاهير أسامة الرشيد وورشة «سبل الاستثمار الناجح بعد الأزمة الاقتصادية» لاثنين من مسؤولي شركة المركز المالي»، دينا الرفاعي وزياد جرجوعي.

وتوجهت اللجنة المنظمة للملتقى بالشكر الى كل الجهات والشركات التي قدمت رعايتها ودعمها للملتقى مما سيساهم في إنجاح الملتقى وجعله واحدا من أهم الملتقيات المتخصصة في الكويت والمنطقة.

الحكومة القبرصية لن تتخلى عن اليورو

نيقوسيا ـ رويترز: استبعدت قبرص أمس الأول اي احتمال لأن تنسحب من منطقة اليورو وذلك بعد ساعات من تلويح الداعم الرئيسي لحكومتها بهذا الخيار إذا اشترط المقرضون الدوليون اجراءات تقشف شديدة القسوة لمنحها مساعدات مالية.

واضطرت الجزيرة الى طلب مساعدة من شركائها في الاتحاد الاوروبي ومن صندوق النقد الدولي في يونيو لدعم بنكيها الرئيسيين اللذين عانيا خسائر بسبب تعرضهما لأزمة ديون اليونان.

وقال ستيفانوس ستيفانو المتحدث باسم الحكومة في بيان «بالنسبة للحكومة ورئيس الجمهورية فانه لا يوجد مطلقا اي نقاش بشان الخروج سواء من منطقة اليورو أو الاتحاد الاوروبي». وقبل ساعات أبلغ اندروس كيبريانو زعيم حزب اكيل الداعم الرئيسي للحكومة اليسارية التي يقودها الرئيس ديميتريس كريستوفياس موقع الأخبار الالكتروني (24 اتش دوت كوم دوت سي واي) أن قبرص قد تدرس مثل هذا الخيار إذا أصبحت غير قادرة على تحمل اجراءات التقشف. واظهرت وثائق مسربة ان المقرضين من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الاوروبي والمفوضية الاوروبية طالبوا بتخفيضات في الاجور في القطاع العام وخصخصة اصول مملوكة للدولة واصلاحات لنظام معاشات التقاعد رغم ان المفاوضات مع قبرص مازالت مستمرة مع قيام نيقوسيا باعداد مقترحات مضادة.

ويأتي حزب كيبريانو حاليا بعد حزب التجمع الديموقراطي اليميني في استطلاعات الرأي.

وقال كيبريانو في مقابلة مصورة بثها الموقع «إذا أصر المقرضون على إجراءات قاسية للغاية للبقاء في منطقة اليورو فهل ينبغي أن نتمسك بموقفنا ونقول إننا لن نترك منطقة اليورو وإننا سنبقى مهما كانت قسوة الإجراءات؟» لكن نصا مكتوبا أصدره الحزب في وقت لاحق قال ان بعض تعليقات كيبريانو اسيء تفسيرها أو جرى تحريفها.

وقال المتحدث باسم الحكومة ان قبرص تحاول التفاوض مع المقرضين الدوليين على مساعدات «وفقا لأفضل شروط ممكنة».

التلكؤ والفساد يحاصران المشاريع الخدمية في العراق

بغداد ـ أ.ف.ب: بسخرية لا تخلو من المرارة، يردد أبوجعفر وهو يتمشى في أحد شوارع الكوت جنوب بغداد ان برج ايفل في باريس استغرق بناؤه عامين قبل أكثر من قرن، بينما الشارع الذي تقع فيه أهم مؤسسات الحكومة حفر منذ ثلاثة أعوام دون ان ينجز حتى الآن.

ولا تبدو المقارنة مثالية بين برج يعد احد ابرز المعالم السياحية في العالم، وشارع في مدينة صغيرة في أطراف بغداد، لكنها تعبر عن تلكؤ يعرقل المشاريع الخدمية في معظم مدن العراق اثر منح عقود الاعمار لشركات غير كفؤة.

ويلقي المسؤولون المحليون باللوم على وزارات الحكومة الاتحادية بعرقلة اتمام المشاريع بسبب البيروقراطية التي تطبع عملها، وأيضا بسبب منح عقود المشاريع الى مقاولين يفتقرون للخبرة.

ورغم ان المراقب يرى في تجواله في عدد من المحافظات عمليات حفر واعمالا مستمرة، الا ان الواقع يفيد بان معظم هذه المشاريع بوشر العمل فيها منذ ثلاث أو أربع سنوات، أو انها تنجز ثم يعاد العمل بها من الجديد.

ويقول النائب خالد الاسدي القيادي في ائتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي ان هذه المسألة «جزء من حالات الفساد المرصودة، ونحن نكافح من اجل معالجتها».

وفيما اقر في تصريح لوكالة فرانس برس بصعوبة هذه المهمة «لأنها تمرر بطريقة ملتوية، في إطار مجموعة من القوانين»، شدد على ان «كثيرا منهم (المقاولون) لا يمتلكون الخبرة اللازمة (...) وربما يقدمون رشى».

ويعد العراق من بين أكثر دول العالم فسادا وفقا لمنظمة الشفافية الدولية، حيث احتل أخيرا المرتبة التاسعة على لائحتها.

ويطال الفساد عددا كبيرا من المؤسسات الحكومية في بلاد تبلغ موازنتها السنوية نحو 100 مليار دولار. ويرى الاسدي ان الحكومة «مضطرة الى منح المشاريع الضخمة لشركات محلية بسبب عزوف دخول الشركات الاجنبية»، موضحا ان «الظروف الأمنية التي مر بها البلد جعلت الكثير من الشركات العالمية تحجم عن الدخول الى السوق العراقية».

«الدولي» يقدم دعماً مالياً لتعاونية سعد العبدالله

وفد «الدولي» يسلم د.المطيري شيك الدعم

أعلن بنك الكويت الدولي مؤخرا عن تقديم دعم مالي إلى جمعية سعد العبدالله التعاونية، وذلك في إطار جهود البنك المتواصلة لخدمة المجتمع ودعم الفعاليات والنشاطات الاجتماعية والتعاونية المختلفة.

وبهذه المناسبة قام وفد من «الدولي» يضم كلا من: المديرين الإقليميين ماطر الشمري وعامر نجم، ومدير التسويق طارق العجلان، ومدير فرع الجهراء فلاح العنزي بزيارة إلى الجمعية قدموا من خلالها شيك المساهمة المالية الى رئيس مجلس إدارة جمعية سعد العبدالله التعاونية د.مطر المطيري.

وصرح مدير التسويق طارق العجلان قائلا: «يسرنا تقديم دعم مالي لجمعية سعد العبدالله التعاونية، من منطلق حرص بنك الكويت الدولي على دعم مؤسسات المجتمع الكويتي المختلفة، وذلك انطلاقا من برنامجه الريادي للمسؤولية الاجتماعية». وبدوره، أعرب رئيس مجلس إدارة جمعية سعد العبدالله عن شكره وامتنانه للدور المتميز الذي يقوم به «الدولي» في دعم مختلف الأنشطة الاجتماعية، وتمنى المزيد من التقدم والنجاح لأسرة بنك الكويت الدولي.

البرتغال: احتجاجات بسبب خطط خفض الإنفاق

لشبونة ـ د.ب.أ: نظم المتظاهرون البرتغاليون جولة جديدة من الاحتجاجات الضخمة مساء الجمعة ضد برنامج التقشف الحكومي، وقاموا بإلقاء ألعاب نارية خارج مقر رئيس البرتغال انيبال كافاكو سيلفا.

وأشارت تقديرات وسائل الإعلام إلى أن ما لا يقل عن 10 آلاف شخص تجمعوا للمطالبة بالإطاحة بحكومة يمين الوسط بقيادة رئيس الوزراء بيدرو باسوس كويلو.

وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها «كفى» ورددوا هتافات منها «استمع يا كافاكو، الشعب ينتفض». وكان كافاكو سيلفا يعقد اجتماعا داخل مكتبه مع مجلس الدولة، وهو هيئة استشارية لمناقشة الوضع الاقتصادي البرتغالي اليائس حاليا، إلا أنه لم ترد معلومات عن نتائج الاجتماع.

ومع ذلك، من المتوقع أن يعترف الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بجهود التقشف التي تبذلها البرتغال عن طريق تخفيف العجز المستهدف في ميزانيتها.

وكان رئيس الوزراء باسوس كويلو قد تحدى المعارضة والانتقادات الشعبية في وقت سابق يوم الجمعة وأكد تمسكه بإجراءات التقشف الاقتصادي المقترحة مشيرا إلى أن البرتغال لن تستطيع التراجع عن اتفاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

وأضاف كويلو الذي كان يتحدث أمام البرلمان البرتغالي ان تخلي لشبونة عن التزاماتها الدولية يعني غرقها في «فقر بدون نهاية» لمدة 3 عقود مقبلة إلى جانب احتمال لجوئها إلى حزمة قروض إنقاذ جديدة أو حتى إلى الانسحاب من منطقة اليورو.

كانت حكومة يمين الوسط بقيادة كويلو قد اتفقت مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي على خفض الإنفاق العام وإجراء إصلاحات اقتصادية وخصخصة أصول الدولة مقابل الحصول على قروض إنقاذ بقيمة 78 مليار يورو (101 مليار دولار).

ولكن إجراءات التقشف أدت إلى تعميق الركود الاقتصادي وزيادة معدل البطالة الذي تجاوز 15٪. يأتي ذلك فيما تظاهر عشرات الآلاف من البرتغاليين الأسبوع الماضي احتجاجا على سياسات التقشف في الوقت الذي سحب فيه حزب المعارضة الرئيسي وهو الحزب الاشتراكي مساندته للإجراءات التقشفية.

وقال زعيم الحزب الاشتراكي أنطونيو سيجورو إن حزبه سيصوت ضد ميزانية عام 2013 وهدد الحكومة بإجراء اقتراع بحجب الثقة عنها، غير أنه من المتوقع أن تمرر الحكومة الميزانية بفضل الأغلبية المحافظة في البرلمان.

ولم تقتصر معارضة إجراءات التقشف على المعارضة الاشتراكية فقط وإنما شملت أيضا ممثلي الكنيسة الكاثوليكية وأصحاب العمل وحتى أعضاء من حزب رئيس الوزراء نفسه، حيث يتهمون الحكومة بخنق الاستهلاك وفرض تضحيات مفرطة على البرتغاليين.

وتشمل أحدث حزمة إجراءات تقشفية زيادة الضرائب على الدخل والأرباح مع خفض مخصصات التقاعد وتوسيع نطاق الخصخصة.

«الجزيرة» تسجل زيادة 25٪ في حركة المسافرين بأغسطس

أعلنت «طيران الجزيرة» أنها سجلت زيادة بنسبة 25٪ في حركة المسافرين خلال شهر أغسطس، وذلك مقارنة بحركة المسافرين في أغسطس 2011، وتماشت زيادة المسافرين على طيران الجزيرة مع الزيادة التي شهدها مطار الكويت الدولي خلال الشهر والتي بلغت نسبة 23٪.

وقالت «طيران الجزيرة» في تقريرها الشهري عن أدائها التشغيلي لشهر أغسطس ان الزيادة في حركة المسافرين دفعتها الزيادة الكبيرة في عدد المسافرين إلى عمان والبحرين ودبي واسطنبول والرياض وسوهاج مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وأشار التقرير الذي يعتمد على إحصائيات الإدارة العامة للطيران المدني الكويتي التي تصدر شهريا، إلى أن طيران الجزيرة كانت أكبر ناقلة كويتية على الخطوط الأكثر طلبا من الكويت مثل دبي والبحرين وبيروت وعمان، ذلك إضافة إلى تحقيقها من جديد أعلى نسبة التزام بمواعيد السفر مقارنة بالشركات الأخرى في الشرق الأوسط، وذلك بحسب تقرير المركز الأميركي والمستقل لتعقب ومراقبة الرحلات، «فلايت ستاتس». وبلغت نسبة التزام طيران الجزيرة بجدول مواعيد السفر 96٪ خلال شهر أغسطس.

حصة طيران الجزيرة في أغسطس 2012 من الوجهات التي تخدمها

الوجهة	حصة طيران الجزيرة	حصة الناقلات الأخرى ـ مجمعة	عدد الشركات التي تخدم الواجهة
وجهة النجف	100٪	ـ	1
وجهة الاسكندرية	30٪	70٪	6
وجهة عمّان	36٪	64٪	3
وجهة أسيوط	47٪	43٪	3
وجهة البحرين	8٪	92٪	5
وجهة بيروت	33٪	67٪	3
وجهة القاهرة	27٪	73٪	3
وجهة دمشق	24٪	76٪	2
وجهة دبي	15٪	85٪	4
وجهة اسطنبول	8٪	92٪	3
وجهة جدة	18٪	82٪	5
وجهة الأقصر	75٪	25٪	2
وجهة مشهد	22٪	78٪	5
وجهة الرياض	14٪	86٪	3
وجهة شرم الشيخ	58٪	32٪	2
وجهة سوهاج	36٪	64٪	4

المصدر: تقرير الإدارة العامة للطيران المدني لحركة المسافرين خلال أغسطس 2012

وبين التقرير أن طيران الجزيرة كانت أكبر ناقلة كويتية على الخطوط الأكثر طلبا بين الكويت وكل من عمان، ودبي، والبحرين، وبيروت، حيث بلغت حصتها على خط الكويت ـ عمان نسبة 36٪، ونسبة 33٪ على خط الكويت ـ بيروت، فيما بلغت حصتها على خط الكويت ـ البحرين نسبة 8٪، ونسبة 15٪ على خط الكويت ـ دبي.

كما استحوذت الشركة على حصص قيادة على 5 من الوجهات المصرية الـ 6 التي تخدمها.

وبلغت حصة الشركة على خط الكويت ـ الإسكندرية نسبة 30٪، ونسبة 58٪ على خط الكويت ـ شرم الشيخ، ونسبة 47٪ على خط الكويت ـ أسيوط، ونسبة 36٪ على خط الكويت ـ سوهاج، ونسبة 75٪ على خط الكويت ـ الأقصر.

العرب يستعدون لإعلان منطقة التجارة الحرة الكبرى

العربية: تعتزم دول الجامعة العربية الانتهاء من المباحثات الخاصة بالاتفاق على صيغة مشتركة لقواعد المنشأ للسلع العربية، بنهاية العام الحالي، والذي من المنتظر أن يمهد ذلك للإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

واكد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية د.محمد التويجري في تصريحات لصحيفة «الاقتصادية» السعودية، ان الدول العربية تجري مباحثات حاليا على صياغة قواعد المنشأ التفضيلية، مطالبا الدول الأعضاء بالحرص من جهتها على أن تأتي بقواعد عربية تراعي واقعها الصناعي ومتوافقة مع ضرورات تنمية المبادلات التجارية والتكامل بينها دون شدة أو لين.

معلوم ان مباحثات تمت في فترة سابقة بين المسؤولين في الدول العربية أقرت بان تحمل السلع للدول قيمة مضافة عربية تقدر بـ 40٪، وتم تعديلها فيما بعد، ويجري حاليا التفاوض على القواعد التفصيلية للمنشأ للسلع العربية حيث تم تحديد جميع المواقف التفاوضية، للبدء بالاتفاق على مبادئ محددة تخدم التجارة العربية، وتسهل انسيابية السلع بين الدول الأعضاء وتساعد على إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى.

وقال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية «في إطار منع تحويل المكاسب الاقتصادية إلى السلع الأجنبية، فقد وضعت مطالب عديدة خلال أعوام مضت عند صياغة قواعد المنشأ التفصيلية».

وأضاف أنه في عام 2007 تم الانتهاء من وضع قواعد المنشأ التفصيلية على أسس تفضيلية وكشفت اجتماعات اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية وتم حتى الآن الاتفاق على القواعد التفصيلية لمجموعة من السلع العربية على أسس تفضيلية.

وأكد ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي أقر الأحكام العامة والقواعد التفصيلية لمجموعة السلع المشار إليها ونموذج شهادة المنشأ العربية، وتم التوصل إلى تطبيق القاعدة العامة لقواعد المنشأ العربية المطبقة حاليا على مجموعة القواعد للسلع الزراعية والسلع الصناعية عند مستوى قيمة مضافة 40٪، وذلك بصفة انتقالية. وأوضح الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية أنه في إطار منع تحويل المكاسب الاقتصادية إلى السلع الأجنبية، فقد وضعت مطالب عديدة خلال أعوام مضت عند صياغة قواعد المنشأ التفصيلية، من بينها أن تراعى قواعد المنشأ التفضيلية المحددة السلع التي تطبق عليها رسوم جمركية وضرائب ذات أثر مماثل بنسب متفاوتة كبيرة بين الدول العربية، حيث سيؤثر خفض الفروقات في نسب الرسوم الجمركية المطبقة بين الدول العربية، ما تطلب آنذاك ضرورة دراسة السلع التي تتباين نسبة الرسوم الجمركية المطبقة عليها بين الدول العربية وإعطائها الأولوية في عملية التطبيق من أجل تفادي الانحراف الكبير في التجارة العربية البينية.

وأفاد بأنه تطلب الأخذ في الحسبان أن قواعد المنشأ العربية التفضيلية هي للسلع الأجنبية التي تنتج داخل الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولم تهتم بالسلع المنتجة خارجها، ومن ثم فإن قواعد المنشأ عليها أن توضع فقط للسلع العربية ولا تشمل السلع المستوردة.

وزاد: «استكمالا لتلك المرحلة فقد لوحظ في المشروع الأول المقدم الخاص بقواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية عدد من الملاحظات كعدم مراعاة نسبة القيمة المضافة، وتضمين قواعد منشأ للسلع العربية المستوردة لا تنتج في الدول العربية، إضافة إلى أنه لم يتم تحديد نسب التعريفة الجمركية المطبقة على السلع الواردة في المشروع، وعدم إيضاح كيفية تطبيق قاعدة المنشأ التراكمي للسلع العربية، كما لم يتم التمييز بين قاعدة المنشأ التفضيلية للسلعة التي تكتسب صفة المنشأ بتوفير العناصر الوطنية لإنتاجها من أجل الحصول على المعاملة التفضيلية وبين السلع العربية التي تكتسب هذه الميزة من خلال تراكم المنشأ وبالتالي قدرتها على الاستفادة والحصول على المعاملة التفضيلية».

وتابع «في المقابل تم رفع نسبة القيمة المضافة على بعض السلع لإكسابها صفة المنشأ العربي من 40٪ وهي النسبة التي تم على أساسها احتساب القيمة المضافة طبقا لما ورد في القواعد العامة إلى 50٪ و60٪ في المشروع المقترح، الأمر الذي جعل تحقيق شرط اكتساب صفة المنشأ للسلع العربية عملية صعبة، وبالتالي الحصول على معاملة تفضيلية أمر غاية في الصعوبة».

وأشار التويجري إلى أن ذلك دفع إلى أن تتم دراسة المشروع من وجهة النظر الاقتصادية وبما يتلاءم مع تحقيق الأهداف التي تسهل تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغبة في الانتهاء من إقرار قواعد المنشأ العربية ودخولها حيز التنفيذ (عام 2001)، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي هي الأساس الذي يستند اليه البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خاصة ما يتعلق بنسبة القيمة المضافة والتي حددتها بنسبة 40٪ للسلع العربية لإعطائها صفة المنشأ.

وقال التويجري «على الدول العربية أن تحرص من جهتها على أن تأتي بقواعد عربية تراعي واقعها الصناعي ومتوافقة مع ضرورات تنمية المبادلات التجارية والتكامل بينها دون شدة أو لين».

صندوق النقد: إستراتيجية جديدة لرصد الأزمات المالية

واشنطن ـ رويترز: قال صندوق النقد الدولي يوم الجمعة الماضي إنه تبنى استراتيجية جديدة للمساعدة في رصد المشاكل في الأنظمة المالية حول العالم قبل أن تتطور الى أزمة مستفحلة على غرار الأزمة التي حدثت في 2007 ـ 2009.

وقال ديفيد ليبتون نائب المدير التنفيذي لصندوق النقد في بيان «بالنظر الى الأهمية الحيوية للأنظمة المالية من اجل النمو والاستقرار الاقتصادي فإنه من الضروري ان تكون هناك مراقبة مالية فعالة للتمكين من الرصد المبكر للمخاطر المنظمة وتقديم نصائح في الوقت المناسب بشأن السياسات المالية».

وتعرض صندوق النقد الدولي لانتقادات لفشله في التحذير بصوت عال بدرجة كافية من ممارسات الاقراض المتراخية في الولايات المتحدة التي أدت الى صعود حاد لأسعار المساكن.

وعندما انفجرت الفقاعة الأميركية أدى ذلك الى الأزمة المالية 2007 ـ 2009 التي أطبقت بخناق النمو في الولايات المتحدة والاقتصادات حول العالم.

وقال ليبتون: إنه منذ ذلك الحين أعطى صندوق النقد اهتماما متزايدا للأنظمة المالية في جهوده للمراقبة «لكن تبقى الحاجة الى تكييف تحليلاته ونصائحه بشأن السياسات المالية مع بيئة سريعة التغير ومعقدة بشكل متزايد».

وتتضمن الركائز الثلاثة الأساسية لإستراتيجية صندوق النقد تحسين تحليله ونصائحه بشأن السياسات وتطوير أدواته للمراقبة المالية، والتحدث بشكل أكثر نشاطا وأكثر صراحة الى السلطات الوطنية بشأن المشاكل المحتملة.

الدائنون الدوليون لليونان يوقفون مهمة مراجعتهم لمالية البلاد لفترة وجيزة

أثينا ـ بروكسل ـ د.ب.أ: قالت المفوضية الأوروبية امس إن المفتشين الماليين التابعين للدائنين الدوليين في اليونان سيأخذون فترة راحة لمدة أسبوع من مهمة مراجعتهم الأخيرة إلى أثينا في خضم اختلاف الائتلاف اليوناني الحاكم بشأن إجراءات خفض الإنفاق التي يطالبون بها في مقابل تقديم مساعدات.

قال متحدث باسم المفوضية وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي إنه من المتوقع أن يغادر خبراء مما يطلق عليها الترويكا المؤلفة من البنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي أثينا مطلع الأسبوع.

وكان مسؤولو الترويكا قد اجتمعوا امس مع وزير المالية اليوناني يانيس ستروناراس في محاولة للاتفاق على تفاصيل حزمة إجراءات التقشف الجديدة في اليونان ولكنهم فشلوا في تحقيق اختراق في المحادثات.

وقال صندوق النقد والاتحاد الأوروبي في بيان «البعثة أجرت مناقشات مثمرة مع السلطات (اليونانية) منذ مطلع سبتمبر وحققت تقدما جيدا خلال هذه الفترة.. وتتطلع البعثة إلى استئناف المحادثات في أثينا قريبا».

كانت الأحزاب المشاركة في الحكومة الائتلافية بأثينا قد عجزت أمس الأول عن الاتفاق على أحدث حزمة لإجراءات خفض الإنفاق التي يطالب بها الدائنون الدوليون لمواصلة برنامج الإنقاذ الذي يبقي البلاد قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

وكان وفد الترويكا قد قطع زيارة له لأثينا العام الماضي بشكل مفاجئ بسبب عدم تحقيق الحكومة اليونانية في ذلك الوقت تقدما كافيا في جهود التقشف والإصلاح الاقتصادي وعاد الوفد بعد أن قدمت الحكومة خطة تقشف جديدة.

وقد حاول الاتحاد الأوروبي التقليل من التهكن بسيناريو مماثل بعد إعلان وقف زيارة وفد الخبراء لأثينا.

وقال سيمون أوكونور المتحدث باسم أولي رين مفوض الشؤون النقدية والاقتصادية الأوروبي «افهم أن هذه الاستراحة كانت مقررة من قبل ولا تشير إلى وجود مشكلة.. المحادثات مثمرة».

وأضاف أن وفد خبراء الترويكا سيحاولون الوصول إلى هدفهم واتمام مهمتهم في أكتوبر المقبل.

واستنادا إلى النتائج، سيقرر وزراء مالية منطقة اليورو وصندوق النقد في وقت لاحق من هذا الشهر ما إذا كانوا سيستمرون في إقراض اليونان.

وفي روما، قال رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي إنه يريد من أثينا أن تظل في منطقة اليورو لكنه دعا أيضا نظيره اليوناني أنتونيس ساماراس الى مواصلة الإجراءات الضرورية لخفض الميزانية والإصلاحات الاقتصادية.

كان الزعيم اليوناني في العاصمة الإيطالية لحضور اجتماع الوسط الديموقراطي الدولي وهو مجموعة من الأحزاب المسيحية الديموقراطية. ومن المقرر أن تشارك فيه أيضا إيندا كيني وماريانو راخوي رئيسا وزراء أيرلندا وإسبانيا.

وقالت مصادر بوزارة المالية اليونانية إن الحكومة ومسؤولي الترويكا توصلوا بالفعل الى اتفاق على كل الأمور باستثناء بندين من إجراءات خفض الإنفاق المطلوبة بقيمة 11,5 مليار يورو (15 مليار دولار).

وسيأتي حوالي 6,5 مليارات يورو من خفض الأجور والمعاشات والإعانات، بينما سيتم توفير 1,1 مليار يورو أخرى من زيادة مزمعة لسن التقاعد الذي سيرتفع بمقدار عامين إلى 67 عاما. ومن المتوقع أن يأتي مبلغ 1,19 مليار يورو على شكل مدخرات من إجراءات فنية متعددة وافقت عليها الترويكا ما يجعل نقطة الخلاف بين الطرفين على نحو ملياري يورو تتعلق بإجراء توفير مقترح في مجالات الدفاع والصحة والإدارة المحلية.